وضمـان الامن في فلسطين غرب النهر والتي صار من المتيقّن دخولها في اطار المشروع البريطاني لانشـاء «الوطن القومي» لليهود، بعد تصريح بلفور في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧؛ والاهتمام بالثروة المعدنية (الفوسفاتية منها بوجه خاص للزراعة البريطانية)[٢].

وفي سياق البحث عن أهمية شرق الاردن للمصالح البريطانية، كثر الحديث عن رغبة بريطانيا في الاحتفاظ به، كمكان يلجأ اليه الفلسطينيون، في حال تنفيذ المشروع البريطاني ـ الصهيوني لتهويد فلسـطين. وهـو حديث يجعـل من «الخيـار الاردني»، في المفهـوم البـريـطاني، جزءاً من خيارها الاستـراتيجي تجـاه فلسـطين منذ وقت مبكر. ولهذا، فقد استثنيت منطقة شرق الاردن من صك الانتداب على فلسطين في العام ١٩٢٢. ويعتمد هذا الحديث، في جانبه الاكبر، على ما وقع، بالفعل، عقب العام ١٩٤٨، حين لجأ السواد الاعظم من الفلسطينيين الى شرق الاردن، بينما يرى البعض ان ذلك التوجه البريطاني هو توجه موثّق في اشارة للسير كيركبراید، المعتمد البريطاني في الكرك، العام ١٩٢١، ذكـر فيهـا «ان خطة بريـطانيـا كانت ان يبقى شرق الاردن مكـان احتياط للفلسطينيين المهجـرين». وكـذلك في قول آخر لكريستوفر سايكس، ذكر فيه ان «هذه الخطة غير موثقة في مادة منشورة، ولم تذهب الى أبعد من المحادثات الشفهية [بين تشرشل والامير عبدالله بن حسين]، ولكن وجودها ليس موضع شك»[٣].

لقد وقفت هذه العوامل خلف انشاء كيان عربي منفصل عن فلسطين شرق نهر الاردن وتابع للنفوذ البريطاني، تحت امارة عبدالله بن حسين، بدءاً من العام ١٩٢١. ويمكن ان يضاف اليها ما ذكره كارل بروكلمان من ان «انشاء ذلك الكيان مثّل فرصة مناسبة، استطاعت بها بريطانيا ان تصرف انظار العالم العربي عن نكثها بما قدمت من وعود الى حسين بن علي [في] أثناء الحرب العالمية الاولى»[٤].

استقر رأي الساسة البريطانيين على هذا الخيار لمصير شرق الاردن، وبدأت الطقوس التنفيذية تشق طريقها نحوه في مؤتمري القاهرة والقدس (اللذين عقدا في آذار ـ مارس ١٩٢١)، حيث قررت بريطانيا وضع شرق الاردن تحت امارة عبدالله، الذي كان حطّ في شرق الاردن قادماً من امارة الحجاز قبل ذلك ببضعة شهور (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٢٠). وقد أوضح وزير المستعمرات البريطاني آنـذاك، ونستون تشرشل، في مؤتمر القدس المذكور، ان الهجرة اليهودية والسياسة التي يفرضها تصريح بلفور لن يطبقا على امارته[٥]. ويجدر بالذكر ان الامير اقترح، في ذلك الحين، ان يمتد نطاق امارته لكي يشمل فلسطين الى جانب شرق الاردن، وذلك ـ حسب رأيه ـ للتوفيق بين العرب واليهود[٦]. وهو اقتراح رفضه تشرشل منذ أول اجتماع في مؤتمر القدس؛ وبشكل قاطع، اقتنع الامير بألّا يجدد مطلبه في الاجتماعات التالية[٧].

وقبل ان يقر نص صك الانتداب على فلسطين وشرق الاردن من قبل عصبة الامم في ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٢، أصدرت السلطات البريطانية، في الاول من الشهر عينه، «مرسوم تعيين حدود فلسطين لعام ١٩٢٢» الذي عين الحدود الفلسطينية مع شرق الاردن بشكل شبه دقيق[٨]. وعلى ذلك، فمن المشكوك في صحته ما ذكره ليوبولد امري، الذي كان مساعداً لسكرتير الحكومة البريطانية في وقت لاحق لصدور تصريح بلفور، من ان التصريح كان يعني، عند صدوره، ان شرق الاردن يقع ضمن فلسطين التي ينطبق عليها التصريح[٩]. فتعيين الحدود في العام ١٩٢٢، ورفض الجمع بين شرق النهر وغـربـه تحت امـارة عبـدالله من قبـل (١٩٢١)، ثم تجديد بريطانيا لذلك الرفض في نهاية العام